.. المحاضرة الأولى ..

= العلوم الإنسانية ، ظهرت من خلال التطور ، وَ من خلال التجربة وَ الخطأ ..

= النقود ظهرت (نتجت) بناء على التجارب التي مر بها الإنسان ، وَ هذه التجارب قادته مؤخراً أن يصل إلى ماوصل إليه الريال السعودي الآن ، أو الشيك ، أو الـــ Credit Card ..

وَ كذلك مكنته من إيجاد مؤسسات تدير هذا الريال أو الشيك ، في عملية التداول بين الأشخاص وَ الدول وَ غير ذلك ..

= التضخم ، هو ارتفاع شديد في الأسعار وَ قد يكون هذا الإرتفاع غير مبرر ..

= نشأة وَ تطور النقود /

كان الإنسان البدائي يشبع حاجاته الرئيسية لكن انتاجيته قليلة وَ بموارد قليلة (الوقت + الطاقة + المعرفة)

مثلاً ، صياد..يصطاد وَ يرجع للبيت يطبخ لعياله ، ينظف البيت ، يخيط ثيابه الممزقة وَ هكذا ولا يستخدم الموارد بشكل أمثل !

= ظهر نظام المقايضة ، وَ هو التبادل بين السلع

مثلاً ، صياد وَ طاهي جيد .. يتبادلون المنفعة بينهم ، الأول يصطاد السمك للطاهي بمقابل أن يطهو له الطعام (مقايضة)

وَ هنا استغل الصياد مورد الوقت وَ الطاقة وَ المعرفة بشكل أمثل ..

فأصبح بدلاً من أن يصطاد ٣٠ سمكة يصطاد ٨٠ سمكة / وَ بدلاً من الطبخ حصّل من يطهو له وَ استثمر الوقت وَ الجهد حتى يصبح عنده فيما بعد فائض .. يسوّق لهذا الفائض حتى يكون عنده عائد

فمع نمو الكفاءة الإنتاجية وَ تطور الوسائل وَ الإتصالات انتقل المجتمع من إنتاج محدود إلى التخصص وَ تقسيم العمل وَ الإنتاج..

بشكل مختصر تطور المجتمع وَ انتقل من :

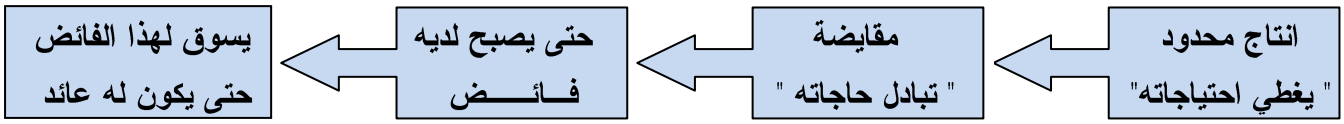

= مساوئ نظام المقايضة ، تجاوزناها هذه المشاكل مع بطاقة الأمان (Credit Card)

= وظائف النقود : حلت مساوئ نظام المقايضة [وسيط للتبادل ، مخزن للقيمة ، وحدة لقياس القيمة ، معيار للمدفوعات الآجلة]

= تعريف النقود ، لها تعريف وصفي وَ وظيفي

الوصفي / تعريف بفئة جديدة من عملة معينة مطروحة للتداول في مكان وَ زمان محددين

الوظيفي / أي شيء ممكن أن يؤدي وظائف النقود بشرط أن يلقى قبولاً عاماً في التبادل بين أفراد المجتمع

= خصائص النقود ، مثلاً الريال

١) سهل الحمل ٢) غير سريع التلف مع إنه قابل للتلف

٣) قابل للتجزئة إلى فئات [٥٠٠ريال ، ١٠٠ريال ، ٥٠ريال ، ١٠ريال ، ٥ريال ، ١ريال]

٤) ذا مواصفات موحدة متفق عليها من الجهة التي أصدرت هذه العملة " مؤسسة النقد السعودي ،

٥) سهل التمييز أي ممكن تمييزه عن غيره من العملات الأخرى

= أنواع النقود /

#تصنف النقود حسب طبيعة المادة التى تصنع منها إلى نقود/ [سلعية ، رمزية]

سلعية التي تعادل قيمتها السوقية مع قيمتها كنقود مثل القمح وَ الذهب .. ومن أنواعها المسكوكات..

رمزية وَ هي نوعين : نقود ورقية تعزى للجهة التي أصدرتها ، وَ النوع الثاني نقود معدنية تتضاعف قيمتها عند صهرها..

وَ من أنواع النقود ماتقسم حسب الجهة التي تصدرها سواءً [بنك مركزي أو بنوك تجارية]

وَ منها مايقسم على أساس العلاقة بين قيمة النقود كنقد وقيمتها كسلعة

إئتمانية تنقسم إلى : ودائع أولية/ إيداع نقدي أو بشيك مسحوب ، وَ ودائع مشتقة/ ناتجة من نشاط البنك مايعرف بـــ(القرض)

.. المحاضرة الثانية ..

= السلطة النقدية / في أي دولة هي مايعرف بالبنك المركزي ..هذه السلطة تكون مسؤولة مسؤلية تامة عن كل نظام نقدي وَمايتعلق به ، وَ عندنا في المملكة مايعرف بـــ [مؤسسة النقد العربي السعودي]

وَ كذلك البنوك التجارية الموجودة وَ التي تعمل بالحفظ وَ الودائع وَ خلافه لها دور رئيسي تؤثر وَ تتأثر بالسلطة النقدية الموجودة في البلد وَ لها دور رئيسي في النظام النقدي وَ مايتعلق بعرض النقود ..

مالمقصود بعرض النقود ؟!

هو كمية النقود الموجودة وَ المتداولة في بلد معين " يعني كم عندنا من نقد في البلد "

= السلطة النقدية تركز اهتمامها على إدارة عرض النقود بما يضمن

١) خفض معدل البطالة ٢) الإسراع بالنمو الإقتصادي ٣) استقرار مستوى الأسعار

مثال : دولة معينة عندها عجز ، وَ نقص بالسيولة ، وَ نقص في الموازنة المالية ... فتقوم باتخاذ قرارات ذاتية منها تطبع كمية أكبر من الأوراق النقدية الموجودة أو المتعارف عليها في البلد .. هذه النقود المطبوعة لاتمثل أو لاتقيس الإقتصاد الكلي للبلد بمعنى أنها لاتقيس القيمة الحقيقية لإقتصاد البلد وَ سيكون النمو الإقتصادي أقل وَ مستوى الأسعار لن يستقر وَ سيكون هناك تضخم في الأسعار ..

= كانت قاعدة الذهب هي النظام السائد في جميع أقطار العالم وَ مع حدوث الكساد الكبير دفع معظم الأقطار إلى التخلي عنها

= مزايا قاعدة الذهب .. الأمان وَ استقرار أسعار الصرف وَ إدارة النظام النقدي بصورة آلية وَ استقرار مستوى الأسعار

لو كان عندنا عملة نقدية مربوطة بما يوازي قيمتها من الذهب .. فهذا يعطيني ثقة كبيرة بهذه العملة وَ يعطيني أمان بأني أستطيع الشراء بعملة قوية وَ غنية بحد ذاتها ..

لكن !! محدودية الكميات المنتجة من الذهب وَ التوسع الذي طرأ على حجم التجارة العالمية جعل كمية النقود التي تصدرها الدول وَ القابلة للتحويل للذهب تفوق كثيراً كمية الذهب الموجود للإستبدال وَ هذا اللي أدى إلى وقف العمل بهذا الإلتزام ..

ماهي أسعار الصرف ؟!

سعر الصرف : هو نسبة عملة من قيمتها إلى عملة أخرى مضادة

*.. بمعنى آخر : هو عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي وَ العكس صحيح ..

= الدولة التي تبني على قاعدة الذهب ، فإن سعر الصرف لايتغير إلا في حدود ضيقة جداً ..

= سعر الصرف هو مبدأ مهم وَ عظيم وَ الحاصل اليوم في حياتنا هو أن أسعار الصرف متقلبة يوم ترتفع وَ يوم تنخفض على سبيل المثال / نستطيع أن نشتري بالريال السعودي قطع من الأثاث في الكويت وَ بعد شهر نجد أنه بنفس القيمة التي اشترينا بها نحصل قيمة على كمية أقل من الأثاث وَ هذا يعود إلى أن أسعار الصرف متقلبة يوم عن يوم

إدارتنا للنظام بصورة آلية تعتمد على مانملك من احتياطي للذهب في خزائننا ، فإذا كان لدينا احتياطي عالي فنحن ممكن أن نتوسع وَ ممكن ننتج أكثر وَ نعرض كميات أكبر من النقود ، بعكس لو انخفض الإحتياطي في بلدنا فإننا لانستطيع أن ننتج كميات أكبر من النقود ومعرض اقتصادنا للإنكماش

= التغيير في انتاج الذهب قد يكون عيب لأنه يأخذ وقت طويل جداً فيكون من المتعذر علينا معالجة التضخم الحاصل في البلد

أسعار السلع التي تعتمد على الذهب هي أسعار مستقرة بسبب الإعتماد الكلي على احتياطي الذهب ..

= العلاقة بين عرض النقود وَ الأسعار علاقة عكسية ، إرتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض عرض النقود

ارتفاع الأسعار > يؤدي إلى زيادة التكاليف > ثم انخفاض انتاج الذهب > ثم انخفاض احتياطي الذهب > ثم انخفاض عرض النقود

^ ^ وَ العكس صحيح

** أشكال قاعدة الذهب /

١) مسكوكات ذهبية: من أقدم النظم الذهبية~ قديماً في بداية توحيد المملكة ظهر عندنا الجنيه السعودي وَ هو جنيه ذهبي بحت~

٢) سبائك ذهبية ~ تستخدم في المعاملات الدولية وَ التجارية وَ يكون للدولة سبائك تعطي ثقل للدولة في التعامل الخارجي~

٣) نظام الصرف بالذهب :-

هو مشابه لربط العملة لدينا اليوم ..

*.. مثلاً/ الدولة الأقل ذهباً تربط عملتها بالدولة الأكثر ذهباً وَ يكون في احتياطاتها النقدية احتياطات من عملة الدولة القوية نفس الفكرة في الدول التي تربط اقتصادها بدولة أخرى وَ هذا يؤدي إلى تداخل سياسي وَ تداخل اقتصادي وَ يكون مصير أحد الدولتين مرتبط بالأخرى وَ الآثار التي تؤثر على أحدهما تؤثر على الأخرى سواء تأثير سلبي أو إيجابي

** قاعدة المعدنين /

هي اعتماد الدول على مالديها من احتياطات ذهبية وَ اعتمادها على احتياطات فضية كذلك ،،

= نتائج استعمال قاعدة المعدنين لم تكن مرضية / مالسبب ؟!

الفكرة ، لما يكون هناك نوعين من النقود [ذهبية وَ فضية] وَ تنخفض مثلاً قيمة النقود الفضية سيبدأ الناس يتداولون النقود الفضية لأنها متوفرة لديهم وَ ولأنها سهلة الحصول عليها وَ ستكثر في السوق

بينما سيتوقفون عن الإعتماد على النقود الذهبية إلى أن تختفي من السوق كوسيلة للتداول وَ تطردها النقود الرخيصة ، وَ هذه تؤثر سلباً لأن الناس تعتمد على أحد النقدين مقابل النقد الآخر أو الوسيلة الأخرى ..

** النظام النقدي القانوني (الورقي)

هو النظام المتبع حالياً ، يعتمد إعتماد كلي على قدرة وَ مكانة الإقتصاد وَ المصدر لهذا النقد ..

= النقود الورقية هي رمزية لاقيمة لها ليست كالنقود السلعية كالذهب وَ الفضة

إنما استمدت قوتها من القانون الذي أصدرها (السلطة النقدية) التي استمدت قوتها من اقتصاد البلد وَ صارت معتبرة وَ معروفة تحوز على ثقة المتعاملين معها في المجتمع لأنها صادرة من الجهة العليا في الدولة (البنك المركزي) وَ تعرف بالنقود الإلزامية وَ هي غير قابلة للتحول إلى ذهب أو سلعة أخرى ..

** قاعدة الذهب وَ النظام النقدي الورقي معاً

= النظام النقدي الورقي أفضل بكثير من قاعدة الذهب لأنه يوفر مرونة أكبر في إدارة عرض النقود داخل الدولة

لكن عدم استقرار أسعار الصرف مهد إلى إصلاح النظام النقدي العالمي وَانتقل إلى مايطلق عليه قاعدة الذهب وَالنظام النقدي معاً

.. المحاضرة الثالثة ..

= كيف نشأت البنوك ؟! الفكرة الأولية كانت /

أن الناس تأتيهم أموال يحتفظون فيها وَ يعطونها لأصحابها عند الحاجة لها ، وَ لكن اكتشفوا أن أصحابها لايستخدمونها فبدأو يستثمرونها وَ يستفيدون منها وَ يعطونها من يحتاج [بفائدة] وَ كذلك يحتفظون بكمية من الإحتياطي في خزائنهم حتى لما يزيد الطلب وَ تزيد السحوبات اليومية على النقود من قبل أصحابها ، يصير الصاغة عندهم القدرة على لإعطاء الناس أموالهم ، ثم تبلورت الفكرة شيئاً فشيئا حتى وصلنا إلى مايعرف اليوم بـــ [البنوك] أو [المصرف] ..

= البنك ، هو وسيط يسعى إلى تحقيق الربح

= هذه البنوك تتميز بميزة أساسية في مجتمعاتها وَ هي ميزة الثقة ، كما كان الناس قديماً يثقون بالصائغ الذي يحفظ أموالهم

= * أبرز مهام البنوك * ... عندنا قاعدة إقتصادية هي أن أموالنا عبارة عن :-

مدخرات ندخرها في حساباتنا أو نستهلكها ونشتري فيها مانحتاج أو نستثمرها في مشاريع

فلما ندخر أموالنا في حساباتنا فهي تعتبر أموال جامدة لاتتحرك ، وَ البنك الوسيط هنا يحرك هذه الأموال لأن الإنسان بطبيعة الحال لن يستخدم كل ماله !! بل سيستخدم مايحتاج وَ يدخر الباقي فيما بعد ..

= قامت البنوك على تشغيل هذه الأموال من خلال إعطاءها للآخرين على شكل قروض ، وَ هؤلاء أخذوها وَ استهلكوها في شراء المنتجات أو استثمروها في مشاريع يحتاجونها ..

هذا العمل الذي قام به البنك كوسيط عمل على ضخ المدخرات المتكدسة في الإقتصاد مجدداً وَ عملت على تدوير النقد وَ زيادة في عرض النقود وَ خلقها من جديد .. وَ كذلك تنشيط الإقتصاد فبالتالي حصلنا على تنمية إقتصادية ..

= البنك في هذه الحالة هو المستفيد من أخذه عمولة على احتفاظه بالمدخرات وَ كذلك يأخذ فائدة من التسهيلات التي يقدمها، وكذلك يقدم فائدة لصاحب المال بأنه يحفظ ماله ويَقدم فائدة للمجتمع بأن يساهم في تنميته وتطويره في تقديم الأموال لمن يحتاج..

= * وظائف البنوك التجارية * للبنوك التجارية خمسة وظائف ..

١/ قبول الودائع وَ تنقسم إلى ٣ أقسام :-

حسابات جارية = وهي التي يضعها الناس العاديين ، كلنا تقريباً لدينا حسابات نضع فيها أموالنا ونسحبها متى احتجنا إليها وتسمى [ودائع تحت الطلب] أي تسحب عند الحاجة

ودائع استثمارية = يقبلها أي مصرف وَ تكون عن طريق تعاقد بين المودع وَ بين صاحب البنك بأنه يأخذ وديعته بعد زمن معين متفق عليه ، وَ هذه تسمى [ودائع استثمارية محددة بأجل]

ودائع إدخارية = هذا النوع هو لصغار المدخرين أو مايسمى [بحساب التوفير] وَ كذلك منتشر عند كثير من الآباء محاولاً أن يضمن مستقبل أبناءه فيعمل على فتح حساب توفير وَ يضع مبلغ مادي فيه وَ كل فتره يربيه مع القدره على سحبه متى احتاجه..

٢/ تقديم القروض وَ التسهيلات الإئتمانية.. (نفس شرح المحتوى)

٣/ خصم الأوراق التجارية.. هي عبارة عن أذونات أو سندات تكتبها شركة معينة لها سمعة معينة بغرض الحصول على تمويل قصير الأجل من المؤسسات المالية كالبنوك مثلاً .. [شرح الفقرة التي تليها]:-

الشركة تكتب ورقة مالية أو سند عند حاجتها للمال ، وَ بالتالي توزعها على المستفيدين ،وَ يقوم المستفيدون بشراء هذا السند وَتقديم المال للشركة بالمقابل وَ من خلال هذا المال تستطيع الشركة مزاولة عملها وَ نشاطها ..

يقوم البنك هنا بخصم الأوراق التجارية .. كيف ذلك ؟! لنفرض أنك أنت كمشتري للسند اشتريته من شركة معينة قابل للسداد بعد سنة ، ستحصل على مقدار مالي من الشركة فرضا(١٠٠٠ريآل) يأتي البنك كوسيط وَ يقول سأشتري منك السند اليوم بمقابل (٨٠٠ريآل) هناك مبلغ (٢٠٠ريآل) سيأخذها البنك بعد سنة من الشركة ، هذه ال(٢٠٠)عبارة عن عمولة استفاد منها البنك خلال خصم سعر الورقة المالية ، وَ هذه العمولة تعتبر [كفائدة] أو مايسمى بالقيمة الإسمية للمبلغ الإجمالي للسند ..

٤/ إصدار خطابات ضمان .. هو تعهد من البنك التجاري بتسديد مبلغ معين نيابة عن عميله إلى الجهة المستفيدة عند الطلب [بمعنى مبسط] البنك هنا يظهر بصورة المتعهد الذي يضمن للحكومة "مثلا" أو أي جهة معتبرة ، أن شركة ما قادرة على السداد وَ أنها شركة معتبرة وَ أنا كبنك (أكفلها) ..

وَ هذا منتشر كثيراً عند الموؤسسات الحكومية التي تقوم بمناقصات عامة لكبار الشركات وَ تريد ضمانات أن هذه الشركات قادرة على الإيفاء وقادرة على العمل وَ على القيام بالمهام المناطة بها .. فيقوم البنك بإصدار خطابات يظمن لهذه الشركات عند الحكومة فبالتالي تطمئن الحكومة أنها تُرسي مناقصة على شكل معين ..

٥/ إصدار خطابات الإعتماد .. قريب من خطابات الضمان لكن في هذا الجانب يتعلق الأمر بالعلاقات التجارية الدولية الخارجية مع جهات خارجية فيما يعني التجارة الدولية ..

٦/إصدار دفاتر شيكات .. ٧/إصدار الشيكات السياحية .. ٨/ القيام بمهام الوكالة ..٩/إصدار النشرات والتقارير الإقتصادية

= * البنوك التجارية وَعرض النقود * سبق أن ذكرنا أن الناس إذا استلمت الأموال التي بحوزتهم يقومون بإدخارها أو الإستهلاك فيها أو الإستثمار فيها..فعندما يدخرون هذه الأموال في خزائنهم يكون الإقتصاد معطل لأنهم لايستفيدون من الأموال ولايستخدمونه .. فالبنوك هنا تقوم بعملية مهمة فهي تُسرع في عملية تدوير الإقتصاد وَ تُسرع في عملية خلق وَ عرض النقود ، وَ بالتالي يكون المعروض لدينا في الإقتصاد من النقود أكبر وَ أكثر ..

= * عملية خلق النقود * "مناقشة 3 "

فقرة [ثانياً] .. الإحتياطي القانوني إلزامي يحدده البنك المركزي..عندما يواجه أي بنك أزمة حمثلاً انخفضت أرباحه< لابد أن يكون عنده احتياطي يستطيع من خلاله تغطية الإنخفاض أو مواجهة الأزمات التي يواجهها البنك قبل اللجوء إلى خطوات أخرى..

*.. مثال توضيحي : لنفرض أن (محمد) عنده ١٠٠ريال وضعها في البنك كوديعة ..

الآن النقد المتداول خارج البنك نقص بمقدار ١٠٠ أي النقد المتداول = -100

ومافي البنك من أموال = ١٠٠ريال وضعها محمد " العمود الأول "

البنك المركزي فرض على البنك احتياطي قانوني قدره (٥%) أي 5ريال من ١٠٠ " العمود الثاني"

الإحتياطات الفائضة (100 - 5 = 95) " العمود الثالث "

افترضنا افتراض سابق أن البنك إذا كان عنده احتياطات فائضة يستمر في عملية الإقراض إلى أن تصل الإحتياطات الفائضة مساوية للإحتياط القانوني..

=> إذا البنك الآن لديه 95ريال جاء (خالد) وَ أخذ قرض من البنك 95ريال ولأن البنك يوجد عنده احتياطي قانوني مقداره(٥%) فإن [95 x 5% = 4,75] إذاً => [95 – 4,75 = 90,25] هي احتياطي فائض ، وَ هكذا تتناقص الإحتياطات الفائضة إلى أن تكون مساوية للإحتياطي القانوني وَ يصبح الحد الأقصى للقروض يساوي صفر .. ولا يستطيع البنك أن يعطي قرضاً جديدا لأنه وصل إلى الإحتياطي القانوني ..

مجموع الإحتياطي القانوني في العمود الثاني = 100 ريال

الوديعة الأولى التي أودعها محمد كانت 100 ولـــدّها البنك إلى 95 وَ الـــ95 ولـــدّت 90,25 وَ الـــ90,25 ولـــدّت 85,74

وَ هكذا حتى وصل إجمالي ماولدته الـــ100ريال هي [2000 ريآل] هي مجموع الودائع

يعني ال(١٠٠ريال) بسبب البنك الذي ساهم في توليدها صارت في السوق وَ كأنها (٢٠٠٠ ريال)

RR= TD × r <-- الإحتياطي القانوني = مجموع الودائع × نسبة الإحتياطي القانوني

RR = TR <-- الإحتياطي القانوني = الإحتياطي الكلي

TD = 1 / r . TR <-- 1 / r . TR يطلق عليه مضاعف النقود

M_1 = C + D <-- عرض النقود = النقد المتداول خارج البنك + مجموع الودائع المتداولة

.. المحاضرة الرابعة ..

*.. # فكرة أساسية # ..

سيولة البنك / هي كمية الأموال الموجودة في البنك ،، وَ الملاءة المالية للبنك / هي اسم البنك وَ قوته الحقيقية

فأحياناً البنك مايكون عنده سيولة كبيرة ، وَ هو يهدف إلى تحريك الأموال التي عنده من خلال خلق النقود ويتصرف بأكبر قدر ممكن من الإحتياطات القانونية على شكل قروض وبالتالي ينخفض حجم السيولة التي عنده ..

= قد يكون البنك ذا سيولة منخفضة وَ لكن ملائته المالية كبيرة لأن استثماراته كبيرة وَ القروض التي قدمها كبيرة وعلى هذا المنوال ، فـــ أحيانا نجد بعض التجار "مليونير" غني جداً ، ولكن محفظته مافيها مال (كاش) في حسابه ، فحسابه بالبنك لايحوي أي كاش ولكم عنده كمية كبيرة من العقارات وعنده مشاريع وشركات ، فهو بهذه الحالة ماعنده سيولة لكن ملائته المالية قوية

= * مكونات ميزانية البنك التجاري * ..

١) موجودات "أصول" = حقوق البنك عند الآخرين يعني الأموال التي تكون في حوزة البنك وَ يجب أن تكون للبنك ..

٢) مطلوبات " الخصوم " = حقوق الآخرين عند البنك يعني الأموال التي يجب أن يعطيها البنك للآخرين

٣) " حقوق الملكية" = التزامات البنك لأصحابه والتي لاترد إلا عند التصفية وَ إيقاف " البزنس"

[الموجودات] تتكون من ست مصادر أساسية / وهي :-

= النقود المحفوظة ..هي نقود موجودة في احتياطات البنك كاحتياطات قانونية يحتفظ فيها البنك لمواجهة أي صدمة

= الأرصدة قابلة للتحصيل = أذونات الخزنة .. عبارة عن سندات

= القروض قصيرة الأجل .. هي القروض التي يعطيها البنك للناس ويطلبها لاحقاً لأنها حق له

= الأوراق التجارية والمالية .. مثل السندات والكمبيالات وخلافه ،، الأوراق المالية أكبر جهة ممكن تؤمنها هي الأسهم

= القروض طويلة الأجل .. مثل فكرة القروض قصيرة الأجل لكن هنا بمدة أطول

[المطلوبات] تتكون من أربعة مصادر أساسية / وهي :-

- رأس المال .. التزام البنك تجاه حملة الأسهم
- الإحتياطات.. القانوني وَ نسبة من الأرباح لاتوزع على المساهمين
- الودائع .. التي يودعونها الناس بالبنك
- القروض .. من البنوك الأخرى

*.. أحيانا البنك يكون كمستهلك عادي وَ يقترض من البنوك الأخرى وَ بالتالي هذا خصم عليه يجب أن يؤديه يكون في حال أن البنك يواجه مشكلة اقتصادية أو عنده أزمة وَ احتياطاته لاتستطيع أن تغطي الطلبات من الأموال وَ الودائع الموجودة فيه ، فبالتالي يرجع إلى الإقتراض من البنوك الأخرى ، وَ من البنك المركزي ..

< تحليل الموجودات >

موجودات سائلة

١) نقود بخزانة البنك

٢) ودائع لدى المراسلين

٣) ودائع لدى البنك المركزي

موجودات عالية السيولة

١= قروض قابلة للإستدعاء

٢= أذونات الحكومة

٣= الأوراق التجارية

٤= الأوراق المالية

٥= القروض وَ التسهيلات الإئتمانية

موجودات أقل سيولة

قروض طويلة الأجل من خمس سنوات وَ أكثر

الموجودات السائلة /

١) نقود بخزانة البنك .. الإحتياطي النقدي يعتبر أصل سائل موجود كسيولة في البنك

٢) ودائع لدى المراسلين .. كأن العميل عنده حسابات في بنوك دولية (أجنبية) بعملات تلك الدول

٣) ودائع لدى البنك المركزي .. الإحتياطي القانوني الذي في البنك يختلف في نسبته وتقديره والذي يحدد نسبته هو البنك المركزي [الحكومة] وهذا الإحتياطي في الدول المتقدمة يكون منخفض لأن النشاط كبير وَ الدولة ستساعد البنك إنه يستثمر أكبر قدر ممكن من الإحتياطي الموجود عنده ليشغل حركة الإقتصاد ويساعد في تسريع دورة النقد وعرض النقود وخلقها فبالتالي ستكون النسبة قليلة لأن البلد في ازدهار .. / لكن في الدول النامية والضعيفة والتي يُخشى على البنك أن يواجه أزمات فيها أو لايستطيع سداد مستحقات الناس عنده ستكون النسبة عالية وهي ٢٠%

عندما تكون المخاطر أكبر -> تكون الفائدة أقل ، للحفاظ على الإستقرار

الموجودات عالية السيولة /

١= قروض قابلة للإستدعاء .. وَ هي القروض التي يقرضها البنك إلى السماسرة وَ الكمبيالات وَ بيوت الخصم

[الكمبيالات] عبارة عن صك يتضمن أمر صادر من الساحب "صاحب الحساب" إلى المصرف (ادفعوا مبلغ معين إلى فلان)

[السماسرة] باللهجة العامية " شريطي".. أنت عندك أرضي بـــ٣٠٠ألف وفيه مشتري بيآخذها منك بـــ٢٨٠ألف أنا لي ٢٠ألف ، لأني جبته لك هذا المشتري " سمسار "

[بيوت الخصم] "مناقشة٤ "= هي مؤسسات مالية منتشرة في كل من بريطانيا وَ الولايات المتحدى متخصصة بشراء الكمبيالات المسحوبة على تجار موثوق بهم وبمراكزهم المالية وقدرتهم على السداد في موعد الإستحقاق مقابل خصم مبلغ معين من قيمتها ثم تقوم بإعادة بيعها أو بالإحتفاظ بها لتاريخ الإستحقاق وتحصيلها ..

*.. البنوك تقدم للسماسرة وَ بيوت الخصم قروض ، وَ لأن السماسرة عندهم أموال كثيرة لقيامهم بعملية السمسرة بشكل مستمر وَيصير عندهم سيولة ، فلما يأخذون هذا القرض هم على قدرة على استرجاعه بشكل سريع لمدة قدرها ٢٤ساعة ، فالبنك مستفيد متى ماطلب القرض من أصحاب بيوت الخصم أو السماسرة فيستطيعون تلبية هذا القرض فبالتالي هذا القرض "قاعد" يشغله البنك ولكن سيولته عالية متى احتاجها سيحصل عليها ..

٢= أذونات الحكومة .. لنفرض أن الدولة ستحصل على مبالغ مالية بعد ٣شهور ولكنها تحتاج إلى أن تنفق أموال في الشهر الأول من السنة حتى تبني مدارس أو أنفاق مثلاً..فتحتاج إلى أن يكون عندها سيولة مالية ، ماذا تعمل ؟!

تصدر أذونات أو سندات تبيعها على البنوك أو المستفيدين مقابل مبلغ من المال ، ستقوم باسترداد هذا المال مستقبلاُ وَستعطي عليه سعر الفائدة كذلك ، وَلكن في فترة زمنية قصيرة مثلاً بعد ٣شهور لما تحصل الضرائب والرسوم ، فتغطي البنوك هذه القروض التي أخذتها منهم ، والبنوك تلجأ إلى هذا لأنها ستحصل على سيولة عالية تعرف أن الدولة قادرة عَ السداد بمدة قصيرة

٣= الأوراق التجارية ..

هي الكمبيالات والشيكات والسندات ..الخ، هنا يقوم البنك بما تقوم به بيوت الخصم وَ كأنه هو السمسار.

٤= الأوراق المالية ..

٥= القروض والتسهيلات الإئتمانية ..وَ هذا هو الأساس الذي قام عليه البنك .. ويجب على البنك هنا أن يكون حذراً بأن يكون عنده سيولة تغطي النفقات أو يستخدم كمية كبيرة من الأموال التي عنده في الإستثمار وَ القروض .. لذا لابد له ان يكون موازياً لما بين الأمرين ..

الموجودات الأقل سيولة /

هدفها الربح في المقام الأول ، ثم وجود السيولة وَ تعتمد على القروض طويلة الأجل ..

< تحليل المطلوبات >

موارد ذاتية	موارد غير ذاتية
١) رأس المال	١) الودائع :
٢) الإحتياطات	+ ودائع تحت الطلب
	+ ودائع لـــ أجل
	+ ودائع ادخارية
	٢) القروض

= رأس المال / هو حق على البنك يجب أن يؤديه للشركاء الأصليين الذين أنشأو هذا البنك أي " أصحاب الأسهم "

= الإحتياطات بوصف آخر/هي أرباح لن توزع على المساهمين وَ إنما احتفظ بها البنك لمواجهة أي صدمات اقتصادية أو أي مشاكل أو أي سحوبات فوق المعدل الطبيعي

= الموارد الغير ذاتية .. هي حق على البنك أن يقدمه للآخرين الذين هم خارج البنك ..

= ودائع إدخارية .. الذي وضعها المستفيدون في البنك ..

*.. إدارة سلامة المركز المالي/الهدف الرئيسي لإدارة بنك ناجحة هي في:- تعظيم الأرباح وَالمحافظة على سلامة المركز المالي

تعظيم الأرباح.. يكون من خلال زيادة إقراض الناس والإستفادة من الأموال الموجودة في حوزته ، ولكن البنك هنا سيواجه مشكلات لأنه لما يستثمر قدر ممكن من الأموال المتاحة سيواجه مشكلة عدم القدرة على سداد الأموال لأصحابها عندما يطلبونها وكذلك لايستطيع مواجهة أي أزمة اقتصادية ممكن أن تحل على البلد أو على البنك نفسه ، فهنا لابد أن يحافظ على سلامة مركزه المالي وَ يجعل في جعبته كمية كافية من الأموال كسيولة "احتياطات" كي يستطيع أن يغطي أي نقص يحتاجه عملاء البنك أو أي نقص في موارد وَ استثمارات يحتاجها البنك ..

إدارة السيولة + إدارة رأس المال + إدارة الموجودات + إدارة المطلوبات + إدارة المخاطر
كلها تعمل على توازن بين تعظيم الأرباح وَ المحافظة على سلامة المركز المالي

*.. إدارة سيولة البنك: البنك يقوم بمراقبة دولية ملاصقة لعمليات السحب اليومي التي تحدث في البنك ..

على سبيل المثال ، يعرف أن في بداية كل شهر عملية السحب تكون زائدة ، فهنا يخفض من عمليات استثماراته لكي يواجه هذه السحوبات الكبيرة ، فمن خلال المراقبة يعرف متى يخفض السيولة وَ يديرها وَ يستثمر كمية أكبر من الأموال وَ يعرف كذلك نوعية وَ شكل الصدمات التي ممكن أن يتعرض لها وَ كيف عليه مواجهتها ..

إن لم يستطع مواجهة الصدمات فعليه زيادة احتياطات البنك من خلال :- [ملاحظة يجب الرجوع للمحتوى]

١) الإقتراض من البنوك وَ المؤسسات المالية
٢) بيع الأصول المالية للبنك
٣) استدعاء بعض القروض أو بيعها
٤) الإقتراض من البنك المركزي كملجأ أخير

إلا أن تكلفة الإحتياطات الإضافية تتمثل في كونها أرصدة عاطلة لاتدر عائدا ولكنها تحفظ لي سلامتي المالية وَ يكون عندي أمان أكثر وَ ثقة من العملاء في مواجهة أي مشكلة اقتصادية..

*.. إدارة رأس المال: إذا كان كبيراً أي (اقتصاد البنك مستقر) فهذا يعني أن العائد على رأس المال منخفض وَ العكس ..

= المنفعة من زيادة رأس المال بتخسرنا إن العائد على رأس المال بيكون ضعيف ولكن الملاءة بتكون أكبر وكذلك الأمان والثقة بهذا البنك ستكون أعلى وَ أكبر ... لهدف طويل الأجل / ستكون المنفعة كبيرة من زيادة رأس المال ..

لهدف قصير الأجل / ستكون منخفضة تتمثل في إنخفاض العائد على حقوق الملكية ..

*.. يمكن التحكم في رأس المال عن طريق :-

<١> بيع وَ شراء أسهم البنك : بعض البنوك تواجه أزمة اقتصادية فتقوم بتقسيم أسهمها ..

مثال / البنك عبارة عن ١٠أسهم وَ ١٠مساهمين وَ كل مساهم له سهم واحد قيمته ١٠,٠٠٠ريال[١٠ × ١٠,٠٠٠=١٠٠,٠٠٠]

عندما يواجه البنك مشكلة يقوم الملاك الذين عندهم ١٠أسهم بتقسيم أسهمهم وزيادتها فبدلاً من أن تكون ١٠ أسهم تكون١٠٠سهم وَ يقسم السهم لعضرة أقسام وَ يرفع سعرها وَ يبيعها على الناس ، يأتي آخرون يشترون هذه الأسهم فتتوفر سيولة في البنك جديدة يستطيع من خلالها أن يحرك نفسه اقتصاديا وَ يرجع كما كان بوضع أفضل ..

<٢> تغيير نسبة الأرباح الموزعة وَ استخدام الأرباح المحتجزة : هناك بنوك تقول الربح على كل ١٠أسهم هو سهم واحد ، وَكل ٢٠سهم هو سهم ونص ، وَ كل ٣٠سهم هو سهمين ... وَ هكذا تزيد النسبة وَ أحيانا تعتمد بعض البنوك على نسبة واحدة ، كل بنك له طريقة يغير نسبة الأرباح في الأسهم ليتحكم في زيادة وَ تخفيض رأس المال

<٣> تغيير أصول البنك بتغيير حجم الإئتمان وبيع بعض الأصول لشراء بعض المطلوبات : أي أنه يقوم بشراء مطلوبات جديدة أو خصومات من خلال بيع ماعنده من أصول ، وَ هنا "قاعد" يزيد وَ ينقص من حجم الإئتمان ..

*.. إدارة موجودات البنك :

.....فقرة رقم (٢) ..... قد تكون الحكومة من أهم الجهات التي تقوم بهذا الأمر ..

مثال / السعودية اليوم ، الإستثمار في البتروكيماويات يعتبر ذو عوائد مرتفعة لأن البلد كله أساسا يعتمد على النفط وَالبتروكيماويات أيضاً تعتمد عليه لذا تعتبر مخاطر منخفضة في السعودية وَ العوائد من الإستثمار في البتروكيماويات تعتبر مرتفعة ، لذا يقوم البنك بالإستثمار في مجالات قريبة من هذا ..

فقرة (٣) .. مثل شعبي يقول : " لاتحط بيضك كله في سلة واحدة " حتى إذا خسر في مكان معين مايكون خسرانه في مكان ثاني

*.. إدارة مطلوبات البنك..

*.. إدارة المخاطر..

١/ مخاطر عدم السداد: الناس مايستطيعون سداد ماعليهم من التزامات وديون للبنك أو للجهات المستفيدة سواء كانوا أناس معتبرين أو جهات حكومية وتجارية ...الخ

٢/ مخاطر سعر الفائدة (مخاطر تغيير أسعار الأصول وَ مخاطر إعادة الإستثمار)

*.. وَ تتلخص إدارة المخاطر في :-

أولاً = حصر المشاكل (مشكلة حرب ، مشكلة قرار سياسي ، مشكلة بترول)

ثانياً = تعريف مؤشرات الإنذار المبكر (مثل خطابات رؤساء الدول كـــ خطاب إعلان حرب مثلاً ، يعتبر مؤشر إنذار خطر

ثالثاً = الحد من إحتمالات حدوث الخطر .. قد تكون مخاطر داخلية وقد تكون خارجية

المخاطر الداخلية سهل التفادي لها لأنها تكون من داخل البنك نفسه كتغيير مجلس الإدارة أو بيع حصة أكبر من الأسهم

أما المخاطر الخارجية قد يكون تحديد سبل التفادي فيها صعب ، لكن عنده أجندة ممكن يتبعها في حال وجود الخطر

رابعاً = تحديد الإجراءات لمواجهة الخطر..

.. المحاضرة الخامسة ..

= نشأت البنوك الإسلامية في أوائل الستينات القرن الماضي

= كان الدافع الرئيسي لتأسيسها هو تجنب المعاملات البنكية الربوية التي تحرمها الشريعة الإسلامية

*.. (موارد البنك الإسلامي)

* الموارد الداخلية :-

- رأس المال المدفوع / .. البنك المركزي في الدولة يضع نسبة معينة لابد أن تكون متوفرة في البنك كرأس مال قبل أن يبدأ البنك الإسلامي مشروعه هناك معيار يضعه البنك المركزي في الدولة يعرف بمعيار أو [بنسبة] محددة من رأس المال لابد أن تكون متوفرة لملاك البنك

- احتياطات رأس المال /.. أي كلما كان عندنا رأس مال قوي كانت ملائتنا المالية كبيرة ويعطي ثقة للمستثمرين "ذكرت في محاضرة ٤"

* الموارد الخارجية :-

إما أن تكون - ودائع جارية " تحت الطلب " - ودائع استثمارية

✓ يتم الإيداع في حسابات الإستثمار في البنوك.....الخ / أي أن العميل يضع استثماراته بالبنك وَ البنك يقوم بتشغيلها بأي شكل..

** تحتاج البنوك الاسلامية سيولة لزيادة أرصدتها الحرة وبالتالي قدرتها على التوسع الاستثماري.....الخ

مثل السندات التي تعملها الحكومة وَ البنك يعمل على إيجاد (شهادات إيداع أو شهادات استثمارية) وَ من خلال هذه الشهادات تشتريها البنوك التجارية أو يشتريها البنك المركزي وَ أحيانا البنك المركزي يجد نفسه مضطراً لشرائها لمساعدة هذا البنك الإسلامي في أنه يقف على رجليه وتزيد عنده السيولة حتى يشغل بعض المشاريع التي اتفق مع أصحابه على تمويلها ..

قنوات الإستثمار في البنوك الإسلامية

المتاجرة: من أهم الطرق التي يعتمدها البنك في تحقيق الأرباح وفي تشغيل أموال موجودة عنده بالإتفاق مع الطرف الآخر(عميل)

قنوات الإستثمار في البنوك الإسلامية تكون في أكثر من طريقة وَ هي :-

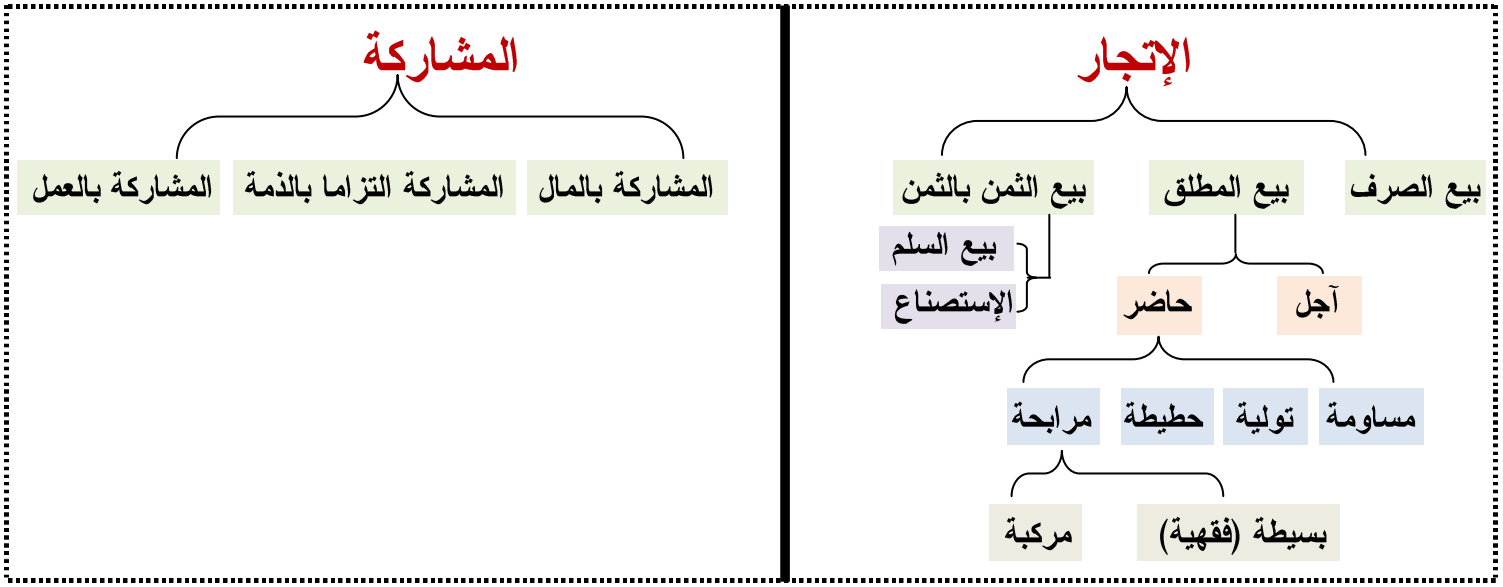

*.. الإتجـــار.. يشمل ثلاث أنواع من البيوع :[١] بيع الصرف [٢] بيع المطلق [٣] بيع الثمن بالثمن

الـــصـــرف/موجود حتى في البنوك الغير إسلامية وهو مايعرف ببيع النقد بالعمولات الأخرى مثل تبديل عملة محلية بعملة أجنبية.

المطـــلـــــق/ مبادلة السلعة بالنقد ، وَ هنا يعمل البنك على بيع السلعة بـــ سعر أعلى ، وَ ينقسم لِ بيع آجل + وَ بيع حاضر .. الثمن بالثمن / بيع السلعة شرط أن يتم السداد في الحال ، بينما تسلم السلعة لاحقاً وَ ينقسم لِ بيع السلم + وَ الإستصناع ..

بيع المطلق : ينقسم إلى بيع مطلق آجل يشمل ، بيع السلم وَ الاستصناع ..

وَ بيع مطلق حاضر يشمل أربعة أشكال : ١) بيع مساومة ٢) بيع تولية ٣) بيع حطيطة ٤) بيع مرابحة ..

= **بيع المساومة** : البيع بسعر يتم التوصل إليه عن طريق المساومة بين البائع وَ المشتري " لكي يبيعها بسعر أعلى "

= **بيع التولية** : البيع بالثمن ذاته دون زيادة أو نقصان وَ هذا يختلف عن الهدف الرئيسي للبنك .. لماذا ؟!

لأنه أحيانا يكتشف البنك أن هذه السعلة التي اشتراها غير مجدية ولا يمكن أن يحقق من خلالها أرباح فبالتالي يحاول التخلص منها بنفس سعرها أو أحيانا يحاول أن يربط هذا العميل الذي يشتري هذه السلعة أو يحاول الدخول في تجارة أكبر مع هولاء العملاء وبالتالي يتنازل عن أرباح كان يريد أن يحصل عليها عندما اشترى هذه السلعة فيبيعها بنفس السعر ..

= **بيع الحطيطة** : تقريباً يكون خسر فيها وَ قد يكون لديه أهداف من هذا البيع لذا يبيع بسعر أقل عن الثمن الذي اشترى به البنك

= **بيع المرابحة** : وهو الأساس وَ المعتمد عليه في البنوك التجارية كي يحصلون على أكبر قدر ممكن من الأرباح ، فيبيع بسعر أعلى من سعر شراء السلعة بداية بمقدار من الربح المحدد في عقد البيع .. وَ تنقسم المرابحة إلى قسمين :-

[١] مرابحة بسيطة ((فقهية)) .. يقوم البنك بشراء سلع دون أن يتفق مع العميل عليها ثم يعرضها للبيع بربح معلوم متفق عليه

مثلاً / يشتري البنك سيارات كثيرة من أي شركة ثم يعاود بيعها على أي عميل "بسعر أعلى" بتقسيط منتهي بالتمليك وهذا منتشر

[٢] مرابحة مركبة .. يقوم البنك بشراء سلعة بطلب من العميل والذي يعد بشرائها متى ماكانت مطابقة للمواصفات المتفق عليها

مثلاً / أنا كعميل أحتاج سيارة ، وَ أذهب للبنك اطلب منه شراء هذه السياة وَ إعادة بيعها علي بسعر أعلى من سعرها بتقسيط منتهي بالتمليك ، وَ هناك من ينتقد هذا النوع لأنه شبيه بسعر الفائدة، وَ يرد بعض الفقهاء أن هذا ليس بربا لأن العملية سعر بسلعة أو سلعة بسعر ، وَ ليس نقد بنقد ..!

بيع الثمن بثمن : بيع السلعة شرط أن يتم السداد في الحال ، بينما تسلم السلعة لاحقاً وَ له قسمين بيع السلم ، وَ الاستصناع

= **بيع السلم** : أحيانا البنوك تكون في حاجة أن يكون عندها أموال حالياً .. فتشتري سلعة معينة وَ تنتظر استلامها لاحقاً وَهذا الجانب منتشر كثيراً في (المجال الزراعي) ، فأحيانا يكون المحصول انتاجه بعد سنة أو بعد شهر مثلاً فيتسابق عليه التجار وَ يعمل البنك على شراءه مقدماً وَ يدفع قيمته على أن يتحصل عليه عند حصاده

= **الاستصناع** : يشترط العمل من البائع " الصانع" أن يقوم بصنع منتج للمشتري " المستصنع" / أي أن البنك يدخل كأنه منتج أو كأنه عامل أو صانع يصنع وينتج حاجة معينة،، وَالمستثمر يعتبر "مستصنع" وَ ينص العقد بينهما على سداد الثمن عاجلاً أو آجلاً.

*.. المشاركة ..

يدخل البنك في عقود مشاركة مع عملائه بهدف تحقيق الربح وَ اقتسامه وَ تكون المسؤولية تضامنية بين الطرفين ..

= أشكال عقود المشاركة :-

>> المشاركة بالمال / نقداً أو أصل مادي (أرض أو غيره)

>> المشاركة التزاماً بالذمة .. أي مشاركة كل طرف بالتزام يؤديه .. بمعنى أن يتفق البنك مع صاحب المال أنه سينجز له مشروع معين في فترة معينة ويتحصل على أمواله وَينتهي هذا العقد عندما ينجز هذا المشروع ..

>> المشاركة بالعمل .. ((المعنى)) البنك هنا يكون وكأنه من المؤسسات التي تقوم بدعم المشاريع الصغيرة وَ المتوسطة ..

مثل / "مؤسسة عبداللطيف جميل أو الغرفة التجارية السعودية " تقوم بتمويل مشاريع صغيرة فتعطي أموالاً لتجار مبتدئين في البزنس ويقوم هؤلاء التجار بتشغيل الأموال بناء على خبرتهم وتجاربهم ثم يقتسمون الأرباح بينهم وبين الجهة الممولة (البنك)

-.-

*.. المضاربة.. >> من يتحمل الخسارة كاملة هو البنك إذا كانت الأموال المستخدمة هي من موارد ذاتية"رأس المال وخلافه" لو خسر هذا المشروع فالذي يتحمل الخسارة هو البنك ، أو يتحمل فقط التكاليف الإدارية إذا كانت الأموال من مصادر خارجية والذي أودع هذه الأموال هو الذي يتحمل هذه الخسارة ..

.. المحاضرة السادسة ..

النظام المصرفي ..

عماده في أي دولة يقوم على البنوك وَ هو من أكثر المقاييس الأساسية التي تقيس مدى قوة اقتصاد ما..وَ هذا النظام يعتمد على البنوك التجارية التي تُسير العمليات المصرفية وَ عرض النقود وَ بالتالي تعمل على تنمية الإقتصاد في بلد ما ..

هذا النظام يحتاج إلى جهة (كشرطي) منظمة تنظم عمل هذا النظام وهذه الجهة في الدول كلها ، هي مايعرف بالبنك المركزي

البنك المركزي .. طبعاً له استثماراته الذي يقوم بها .. ولكن العمل الأساسي الذي وجد من أساسه هو جهة حكومية (سيادية) في الدولة تهدف إلى الإشراف على النظام المصرفي

وكذلك من أهم الجوانب التي يقوم بها البنك المركزي هو التنسيق بين السياسات المالية وَ النقدية في دولة ما ..

كل دولة في نظامها الإقتصادي هناك نوعين رئيسيين من السياسات التي تقوم فيها :-

[١] سياسات نقدية :- وهي التي ترتبط بكل مايتعلق بالنقود ..

مثال / تحديد سعر الصرف ، تحديد عرض النقود ، تحديد نسبة الإحتياطي ، تحديد سعر الفائدة ..!

[٢] سياسات مالية :- على سبيل المثال / تحديد مقدار الإنفاق الحكومي للدولة ، تحديد مقدار الديون التي يجب على الدولة أن لاتتعداها ، تحديد نسبة العجز الحكومي ، تحديد الفائض الحكومي ، العمل على زيادة النمو الإقتصادي ..!

البنك المركزي كجهة سيادية في الدولة يقوم في مقامه الأول على الإعتماد على تنسيق وَ تحديد هذه السياسات من أجل تحقيق الأهداف الإقتصادية الكلية المرغوبة من خلال الإدارة النقدية السليمة .. وَ من الأمور التي يقوم بها البنك المركزي هو ضمان استمرارية السياسة النقدية بعيداُ عن التغيرات السياسية وَ تعاقب الحكومات في السلطة التنفيذية ..

= وظائف البنك المركزي :-

/١/ بنك الحكومة ..

بمثابة محاسب في الدولة يعمل على تنظيم حسابات الدولة يعرف أصولها وَ خصومها وَ امتلاكاً لهذه الحسابات يعمل على تنظيم العمل المصرفي في هذه الدولة وَ هذا يكون كله بالتنسيق مع الجهة التي تمثل الوزارة المالية في الدولة ..

وزارة المالية تعمل على عملية الإنفاق وَ توزيع الدخل العام على الدولة على قطاعات مختلفة وَ الذي يقوم بإمدادها بالمعلومات وَ البيانات وَ التنسيق هو البنك المركزي ... عندنا ٢ جهات ..

* وزارة الإقتصاد : التي تقوم بإجراء الدراسات الإقتصادية وَ تحديد أوجه القصور وَ اوجه القوة في اقتصاد بلد ما ..

** وزارة المالية :التي تقوم بحصر ميزانية الدولة وَ توزيعها على القطاعات المختلفة من الدولة ..

*** البنك المركزي : الذي يقوم بالتنسيق بين السياسات المالية وَ السياسات النقدية في الدولة وَ كذلك يحتفظ بالحسابات الخاصة بجهات الدولة المختلفة ، وَ ينظم عمل النظام المصرفي في الدولة ، وَ كلذلك يقوم بتقديم النصائح وَ التوصيات بناء على التقارير المقدمة من وزارة إقتصاد الدولة ، وَ كذلك مسؤول عن تنفيذ احتياطات الدولة من العملات الأجنبية أي / هو صندوق أو "حصالة" فيه أموال الدولة وَ من ضمنها العملات الأجنبية يضمن اسقرار أسعار الصرف وَ تحويل الواردات اللازمة لتنفيذ مشروعات وَخطط التنمية الإقتصادية ..

/٢/ إصدار العملة الوطنية ..

البنك المركزي هو السلطة النقدية الوحيدة المخولة قانوناً بإصدار النقود الورقية والمعدنية، وفقاً للاعتبارات الاقتصادية وبما يضمن الحد من التضخم النقدي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي .....الخ

((المعنى)).. نحن عملتنا "الريال السعودي" بفئاته المختلفة(١ ، ٥ ، ١٠ ، ٥٠ ، ١٠٠، ٥٠٠) ريال ، الذي قام بإصدارها وَتحديد فئاتها هو البنك المركزي ، وَ كذلك أصبغ الصبغة القانونية والتي تعطي الثقة بهذه العملة عند المستخدم لها وَ كذلك يقوم البنك المركزي بتحديد سعر الصرف مقارنة بالعملات الأخرى بناء على وضعه الإقتصادي ، مثلاُ / ٣,٧٥ ريال = ١ دولار أمريكي

/٣/ بنك البنوك ..

الجهة التي تقوم بالإدارة وَ التنسيق بين البنوك التجارية المتعاملة داخل نظام مصرفي معين في بلد ما .. وَ هذا لايتعامل مع الأفراد العاديين وَ إنما يقتصر في تعامله مع البنوك التجارية وَ المؤسسات المالية المختلفة في البلد .. وَ سمي بذلك لأنه !!

= يحتفظ بالإحتياطي النقدي القانوني للبنوك التجارية .. وَ تكلمنا مسبقاً أن البنك يحتفظ بنسبة الإحتياطي القانوني في البنك المركزي ، وَ عنده ودائع فائضة وَ عنده ودائع يمكن أن يستخدمها في عملية إقراض المستفيدين من باب الإستثمار وَ كذلك عنده جزء من أموال الإدارات التي عنده يحتفظ فيها إجباراً وَ إلزاماً في البنك المركزي ..

تسمى هذه النسبة [بالإحتياطي النقدي القانوني] والذي يفرضه البنك المركزي لضمان وجود سيولة وَ ضمان تغطية أي عجز أو نقص قد يواجهه البنك التجاري في المستقبل ..

= يقوم بإقراض البنوك التجارية في أوقات الطوارئ .. البنك المركزي لديه كمية من الأموال يستثمر من خلالها ، هذه الأموال تمكنه من إقراض البنوك التجارية في حال وجود أمر طارئ أو في حال وجود عجز أو اختلال فيقوم البنك بتغطية هذا الخلل ..

" ذكر الدكتور كمثال " انهيار [سيتي بنك] في أمريكا عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨ وَ كيف استعاد قوته من خلال البنك المركزي الأمريكي حيث أعطاه البنك المركزي قروض ائتمانية مرتفعة القيمة تساعده على تغطية الأزمة التي هو فيها ..

= يقوم بوظيفة غرفة المقاصة للبنوك التجارية .. أي أنه يقوم بالتحويل من حساب بنك مدين إلى حساب بنك دائن لضبط السيولة المتوفرة في البنوك وَ بالتالي هنا يقوم بمراقبة آداء البنوك في عملية المقاصة ..

/٤/ إدارة عرض النقود .. " سبق تعريفها صـــــ٢ "

تقوم بذلك البنوك المركزية فهي تقوم بتحديد نسبة الإحتياطي القانوني وَ تحديد نسبة الفائدة التي تقرضها البنوك على المقترضين وَ تحديد نسبة الخصم ، فهي بالتالي تحد من النشاط الإئتماني في النظام المصرفي أو تزيد منه وَ بالتالي تزيد من عرض النقود ..

/٥/ ضبط عمل المؤسسات المالية ..

من خلال إصدار اللوائح وَ التعليمات وَ التوجيهات المنظمة لعمل المؤسسات المالية ، وَ ذلك بهدف :-

+ حماية الأموال العامة
+ توفير القروض المتكافئة للجميع
+ تنظيم عملية خلق النقود
+ تقديم الدعم للقطاعات التي لم تحظى بالإهتمام الكافي

((بمعنى)) .. بعض الأفراد ، يقوم بالإقتراض من البنوك ولا يسدد ، فيوضع على القائمة السوداء وَ بالتالي لايستطيع التعامل مع البنوك مجددا ولا يستطيع أن يأخذ قرض جديد وَ الذي وضعه في القائمة هو البنك المركزي من خلال اللوائح التي فرضها ..

نجد كذلك أن بعض البنوك لاتقوم بالتزاماتها على المودعين فيها ، كأن تتأخر في السداد مثلاً أو تجد تعثرات وَ مشاكل ، فيضعها البنك المركزي في القائمة السوداء أو يكون عليها (لفت نظر) ، لأنه يقوم بتنظيم وَ ضبط المؤسسات المالية ..

= ميزانية البنك المركزي :-

تعكس مبدأ القيد المحاسبي المزدوج بما يحتم تساوي جانب الموجودات (الأصول) مع جانب المطلوبات (الخصوم)+ رأس المال

الموجودات (الاصول)	المطلوبات (الخصوم)
1) الموجودات الأجنبية . 2) حقوق على الحكومة . 3) حقوق على البنوك التجارية . 4) حقوق على المؤسسات التجارية الأخرى . 5) موجودات أخرى .	1) الاحتياطيات النقدية ؛ * عملة في التداول . *ودائع البنوك التجارية . * ودائع المؤسسات المالية الاخرى . 2) الودائع الحكومية . 3) المطلوبات الأجنبية . 4) حسابات رأس المال . 5) مطلوبات أخرى .
المجموع	المجموع

[١] **الموجودات الأجنبية** .. تشمل ٦ بنود :-

= شهادات الذهب | فكرتها : هي شهادات موزونة بمقدار معين من الذهب الذي تمتلكه وزارة المالية في الدولة والذي تستخدمه لشراء العملات الأجنبية في حال نقصان الإحتياطي منها لمنع زيادة أسعارها ..

= العملات الأجنبية | .. أي مايوجد في حوزتنا (كبنك مركزي) من عملات الدول الأجنبية الأخرى ..

مثلاً / في مؤسسة النقد العربي السعودي توجد مجموعة من العملات فبالتالي نحن نعمل على استمرار وضعنا الإقتصادي ، فلو فرضنا سقطت عملة قوية لإحدى الدول ، نكون محتفظين بعملات أخرى في خزائننا ..

= ودائع البنك المركزي لدى البنوك الأجنبية | .. أي التي وضعناها في بنوك مركزية أجنبية أو في البنك الدولي

= حقوق السحب الخاصة | .. وَ هي شهادات تصدر من صندوق النقد الدولي وتوزع على حكومات دول أعضاء الأمم المتحدة استناداً للحصة المخصصة لكل دولة في الصندوق وَ تستخدم كوسيلة لتسوية الديون بين البنوك المركزية (مثل طريقة المقاصة)

= احتياطات البنك لدى صندوق النقد الدولي | ..

= الإستثمارات الأجنبية | .. أي استثمارات البنك المركزي في الدول الأخرى ..

[٢] **حقوق على الحكومة** ..

السياسة المالية في الدولة تحدد نسبة العجز التي يجب أن تتخطاها الدولة .. ولو افترضنا أنها تخطتها فهنا البنك يقوم بالتنسيق مع الوزارة المالية التي أ'لمتنا بالعجز الذي حصل في الدولة ، وَ يقوم بإقراض الدولة لتغطية هذا العجز في الموازنة ..

[٣] **حقوق على البنوك التجارية** ..

(سعر الخصم) .. هو سعر الفائدة الذي يأخذه البنك المركزي نظير تقديمه القروض للبنوك التجارية ..

-.-

*.. مطلوبات البنك المركزي .. (نفس المحتوى تقريباً)

فقرة [٢] الودائع الحكومية => كل المؤسسات السيادية وَ الغير سيادية تحتفظ بودائع لها في البنك المركزي يشغلها وَ يستثمرها..

إجراءات تنظيم العمل المصرفي :-

فقرة (١) الشبكة الحكومية للسلامة ..البنك المركزي إضافة على أنه يقوم بإدارة العمل وَ حفظ النظام المالي للدولة وَ إقراض البنوك التجارية في حال الحاجة وَالإحتفاظ بنسبة الإحتياطات القانونية في خزائنة وتنظيم العمل المصرفي بشكل عام..بالتالي يعمل على استقرار الوضع الإقتصادي في الدولة من خلال عدة طرق :- ١) تأمين الودائع ٢) الدعم المالي

تأمين الودائع = عندما يتعامل الأفراد مع بنك معين لابد أن يشعرون بأمان وَثقة فالبنك المركزي يضمن للمودعين استلام ودائعهم

الدعم المالي = تطرقنا لمثال (سيتي بنك) وكيف دُعم بقروض عندما حصل له عُسر مالي نتيجة الرهن العقاري ..

فقرة (٣) الترخيص أو احتياطي الفحص .. أي / "مو" أي شخص لديه رأس مال كبير يستطيع افتتاح بنك خاص فيه ، بل يخضع لفحص دقيق وَ ضوابط محددة حتى يتم اختياره .. حتى يتجنب النظام المصرفي المخاطر ..

فقرة (٤) متطلبات الإفصاح .. يعني أن البنك المركزي يقوم بدور الشفافية وَ توضيح المعلومات للمستفيدين من البنك ولا مجال للتلاعب على المستثمرين أو المودعين ..

-.-

إستقلالية البنك المركزي :-

كلما تحقق الإستقلال !!

كلما صارت كمية المعالجة للمشاكل الإقتصادية أسهل وَ صارت إمكانية التنمية الإقتصادية وَ تطورها أكبر وَ أفضل ..

.. المحاضرة السابعة ..

المحاضرة أغلبها " تكرار للسياسة النقدية يعني لايغركم كثر الكلام " .. ركزوا جيداً في العلاقات وَ بتفهمونها ..

سؤال المناقشة مهم .. [لماذا تعتبر السياسة النقدية أكثر مرونة من السياسة المالية ؟!]

السياسة النقدية :- هي الأداة التي في يد البنك المركزي ويقوم عليها في جُلّ أعماله من خلال التنسيق بينها وَ بين السياسة المالية في الدولة ..

يقوم البنك المركزي بـــ إدارة عرض النقود ، توجيه النشاط المصرفي ، زيادة معدل النمو الإقتصادي ، استقرار أسعار الصرف

السياسة النقدية /

إما أن تكون ١) سياسة توسعية في حالة الركود الإقتصادي أو ٢) سياسة انكماشية في حالة الإنتعاش الإقتصادي

السياسة النقدية التوسعية :- تفرض النقود المركزية سياسة توسعية لمحاربة الكساد في الدولة "على سبيل المثال" ..

= يقوم البنك المركزي بزيادة عرض النقود في الدولة ، أي يزيد من النشاط الإقتصادي من خلال (تقليل)نسبة الإحتياطي الذي عنده ، مما يسمح للبنوك أن تُقرض بكميات (أكثر)

= يقلل البنك المركزي من سعر الفائدة مما يساعد المقترضين على الإقتراض من البنوك فبالتالي (يزيد) حجم القروض وَ بالتالي (يزيد) حجم الإستثمار في الدولة "فتشتغل" الأموال بشكل أسرع وَ (يزداد)عرض النقود في البلد وَ بالتالي ننتقل إلى مرحلة توسعية تقضي على الكساد في الدولة ..

السياسة النقدية الإنكماشية :- تقوم البنوك المركزية هنا بمحاربة الرخاء (الانتعاش) الزائد عن حده في البلد ..

= يؤدي الإنتعاش إلى (ارتفاع) كبير بالأسعار أي [تضخم] وَ عدم إعطاء النقود قيمتها الحقيقية "بدلا من شراء علبة ماء بريال نشتريها بريال ونص ، الريال هنا فقد قيمته " فالتضخم هنا أثر سلباً على قيمة النقد ، وَ بالتالي أثر سلباُ على الإقتصاد .. فيعمل البنك المركزي على سياسة انكماشية أي (يرفع) نسبة الإحتياطي القانوني ، أو ..

= يزيد من سعر الفائدة الذي تفرضه البنوك على المقترضين مما يؤدي إلى أن المقترضين يكفوا عن الإقتراض من البنوك لأنه لايستطيع أن يسدد هذه الأسعاء المهولة من أسعار الفائدة ، فبالتالي (ينخفض) حجم القروض المقدمة من البنوك للناس وَ(ينخفض) تبعاُ لذلك حجم الإستثمار ، وَبالتالي يتوجه إلى تثبيط هذا التوسع المبالغ فيه في الإقتصاد ..

أهداف السياسة النقدية :-

- الإستخدام الكامل للموارد - الإستقرار الإقتصادي - زيادة معدل النمو الإقتصادي
- معالجة الإختلال في ميزان المدفوعات - عدالة توزيع الدخل - التخصيص الأمثل للموارد الإقتصادية

^^^ هذه الأهداف هي أهداف السياسة النقدية وَ السياسة المالية أيضاً ..!

** ميزان المدفوعات / هو السجل الذي يقيد حقوق الدولة وَ مديوناتها وَ ديونها في علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى فالسياسة النقدية تعمل على معالجة أي اختلال يحدث في ميزان المدفوعات

** عدالة توزيع الدخل / بين قطاعات وَ أفراد المجتمع لدولة ما ..

قد يحدث أحياناُ تضارب بين أهداف السياسة النقدية وَ غيرها من الأهداف الإقتصادية الأخرى .. " شرح هذه النقطة " !

مثلاً / الدولة عندما تهدف إلى (زيادة النمو الإقتصادي) فهي تسلك سياسة توسعية ..

الزيادة في النمو الإقتصادي يؤدي إلى (زيادة) في التضخم فبالتالي تقوم الدولة بسياسة انكماشية لمحاربة هذا التضخم ..!

هنا أصبحت تستخدم سياستين متعارضتين ، لماذا؟! لأن هناك هدفين متعارضين (زيادة معدل النمو) وَ (الإستقرار الإقتصادي)

هذين الهدفين يسيران مع بعضهما البعض لكن قد يتقاطعان فيما بينهما فبالتالي يكون هناك لبس في استخدام أحد السياستين !!

تحديات السياسة النقدية ..

(تخفيض الطلب الكلي)-> قلنا أنه لما يكون عندنا سياسة انكماشية ! "مآتشتغل البنوك" ولا تعطي قروض فبالتالي المؤسسات التجارية ماتستثمر أكثر ، وَ تُسرّح كثير من موظفيها أو لاتوظف موظفين جدد ، مما (يزيد) من معدل البطالة في البلد ..

(زيادة الطلب الكلي)-> لما يكون عندنا سياسة توسعية ! ، فسعر الفائدة (ينخفض) مما يجعل الدولة هنا تقترض كمية أكبر من النقود للمقترضين ، فبالتالي (تزيد) الإستثمارات وَ (ينخفض) تبعاً لذلك معدل البطالة .. وَ لكن قد يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار بمعدلات كبيرة تؤي إلى التضخم في البلد ..

= = = = = = = = = > اختصار وَ توضيح العلاقة ..

[...... انكماشية ......]

خفض عرض النقود -> أي رفع سعر الفائدة -> انخفاض في الإستثمار -> خفض الطلب الكلي -> زيادة معدل البطالة

[...... توســعـيـة ......]

زيادة عرض النقود -> أي خفض سعر الفائدة -> زيادة في الإستثمار -> زيادة في الطلب الكلي -> خفض معدل البطالة

-.-

إدارة عرض النقود ..

أو خلق النقود .. هي الوظيفة الأساسية التي يحافظ بها البنك المركزي على استقرار البلد وَ النمو الإقتصادي فيه .. كيف ذلك ؟!

١ – يقوم بفرض احتياطي قانوني هو الحد الأدنى من النقد السائل موجود في البنوك التجارية وَ الذي يحتفظ به البنك المركزي في خزائنه .. لتغطية أي نقص في السيولة في البنوك وَ لتغطية أي طلب للودائع المودعة من قبل المودعين في البنوك التجارية .

٢ – يعتبر الإحتفاظ بالإحتياطي القانوني حجر رئيسي للنظام المصرفي للسيطرة على عرض النقود ..

٣ – تتراوح نسبة الإحتياطي القانوني وَ التي يقررها البنك المركزي بين ٥-٢٠% من حجم الودائع الكلية للبنك ،

-> إذا كان البلد مزدهراً تكون نسبة الإحتياطي القانوني له ٥%

-> إذا كان البلد عنده مشاكل وَ الثقة في نظامه ضعيفة تكون نسبة الإحتياطي كبيرة لرفع هذه الثقة وَ زيادة معدلها ..

أداوت السياسة النقدية .. [١] أدوات كمية للسياسة النقدية [٢] أدوات انتقائية للسياسة النقدية

أدوات كمية للسياسة النقدية :-

١) تغيير نسبة الإحتياطي القانوني .. (كرر نفس الكلام بالنسبة للسياسة التوسعية وَ الانكماشية)

** لاتستخدم وسيلة التغيير بنسبة الإحتياطي في التقلبات القصيرة الأجل..وَ إنما في الطويلة الأجل فقط ! لأنها لاتتصف بالمرونة

سياسة توسعية = خفض نسبة الإحتياطي سياسة انكماشية = رفع نسبة الإحتياطي

٢) تغيير معدل الخصم .. معدل الخصم هو نفسه معدل الفائدة (تكرار لنفس الكلام)

سياسة توسعية = خفض معدل الخصم (الفائدة) سياسة انكماشية = زيادة معدل الخصم (الفائدة)

٣) عمليات السوق المفتوحة .. [أكثر أدوات السياسة النقدية فاعلية]

في فترة الركود = يشتري البنك سندات->فتزيد احتياطات البنوك->يؤدي إلى قدرتها على منح تسهيلات ائتمانية ويزيد الإستثمار

في فترة الإنتعاش = يبيع البنك سندات->فتتقلص الودائع البنكية وينخفض الإحتياطي->تقل قدرتها على تقديم القروض

** من أكثر الأدوات فاعلية لأن البنك المركزي هو المتحكم الأول وَ الأخير فيها ، يبيع وَيشتري في سندات الحكومة ، بينما في عملية تحديد نسبة الإحتياطي وَ عملية تغيير معدل الخصم .. فالبنك لايستطيع أن يعمل هذا بشكل مستمر لأن العملية غير مرنة وَ كذلك هناك طرف ثالث وهي البنوك التجارية تضغط على أن لاترفع نسبة الإحتياطي القانوني ، ولا تتعامل مع البنك المركزي إذا رفع معدلات الخصم بمعدلات مرتفعة ، وَ قد تضغط عليه في خفض هذا المعدل ..!

أدوات انتقائية للسياسة النقدية :-

 # يجب على سياسة عرض النقود أن تتماشى مع الخطط التنموية في الدولة ..! توضيح ذلك /

"على سبيل المثال " ، السعودية تضع خطط خمسية للتنمية ، عندما نضع هذه الخطط لابد أن يكون تنظيم عرض النقود من قبل البنك المركزي وَ السياسات النقدية المتبعة في كمية عرض النقود تتماشى بشكل منسجم مع الخطط التنموية ..

مثلاً .. نحن نهدف إلى ارتفاع النمو الإقتصادي ، فبالتالي على سياسة عرض النقود أن تهدف إلى نفس الهدف !!

= أحيانا في الخطة الخمسية نهدف إلى النمو أكثر من هدفنا المحافظة على الإستقرار الإقتصادي ..

يعني مآعندنا مشكلة إذا كان هناك خلل في الإستقرار الإقتصادي على حساب الزيادة في النمو الإقتصادي !!

لكن عند عرض النقود ، يجب أن نمشي على نفس الخط وَ إن وجد الخلل في الإستقرار الإقتصادي .. (إن شاء الله مفهوم ☹)

#قاعدة عرض النقود # ..

إذا زاد عرض النقود عن معدل النمو الإقتصادي -> يحدث تضخم

إذا زاد عرض النقود بمعدل يقل عن معدل النمو الإقتصادي -> يحدث الركود

الرقابة على البنوك :

فقرة (١) .. من خلال تحديد نسبة للإحتياطي القانوي وَ تحديد سعر الفائدة (سعر الخصم)

فقرة (٢) .. لأنه جهة تقوم بعملية الفحص وَ الشفافية وَ توضيح الوضع المالي لبنك معين عنده مستفيدين ، فبالتالي هو يوفر ضمانة لقدرة هذا البنك التجاري المعين في البلد على سداد الودائع لمستحقيها متى أرادوها مما يعطيهم ضمانة وَ ثقة لهذا البنك

فقرة (٣) يعني / لو كان هناك "لوبي" في البنوك التجارية تعاونوا على إخراج بنك من السوق فهناك " شُرطي " هو البنك المركزي ينظم العمليات الإقتصادية في البلد .. وَ ينظم المؤسسات المالية وَ لا يسمح بأي ممارسات احتكارية أو ممارسات تساهم في عملية عدم تكافؤ الفرص بين البنوك وَ المؤسسات التجارية الموجودة في البلد ..

فقرة (٤) .. هناك أهداف اقتصادية وضعتها المؤسسات الإقتصادية مثل (وزارة المالية ، وزارة الإقتصاد)

وَ هناك أهداف خاصة للبنوك التجارية تساعد على تحقيق أهدافها / ألا وهي تحقيق الأرباح بقدر الإمكان !!

وَ هناك البنك المركزي دوره أن يكون في المنتصف وَ يعمل توازن من خلال وضع اللوائح التي تضمن حصول كل الطرفين على الأهداف التي يرغب في تحقيقها ..

انتهى .. *)-

اللهم صُب عليهم العلم صباً ، وَ افتح لهم فتوح العارفين بحكمتك ، وَ ألهمهم الرشد وَ التوفيق وَ الصلاح ..

اللهم آمين ، اعذروا تقصيري (f)~